الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
27 May 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٢/٠٠

نائب الرئيس: السيد كارا ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61587 (A)
0261587

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٠٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد مانالو** (الفلبين): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولاحظ أن مشكلتي الفقر وتدهور البيئة تتصدران دائما المشاكل الاقتصادية التي ينبغي معالجتها ناهيك عن تباطؤ الاقتصاد العالمي وتدني مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢ - لكنه أشار إلى أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اللذين عقدا في مدينتي مونتيري وجوهانسبرغ، على التوالي، يبعثان الأمل في إمكانية الاقتراب من تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية. ولهذه الغاية، يجب تركيز جميع الجهود على بناء القدرات والوفاء بالالتزامات المعلنة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. على الصعيد الوطني، بوسع البلدان أن تعزز بقدر أكبر من الفعالية قدراتها الإنمائية لو خُففت أعباء الديون التي تقع على عاتقها. وفي هذا الصدد، قال إن الفلبين تأمل أن يتم دعم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالموارد المالية الكافية لزيادة فرص نجاحها. وأوضح أنه يمكن إيجاد حلول خلاقة لمشكلة الدين شريطة إتاحة الوسائل الضرورية لذلك. وأضاف أن المجتمع المالي الدولي سيغنم بلا شك من تخفيف الدين إذ سيفضي ذلك إلى تحقيق نمو مطرد وتقليل نسبة الفقر إلى حد كبير وتعزيز استقرار الاقتصاد العالمي. وعلى المستوى العالمي، قال إنه بذل جهد أكبر حتى يتسنى للبلدان النامية أن تستفيد من فرص الاستثمار وتضمن وصولها دون قيود وبقدر أكبر من الانفتاح إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. لكن قبل ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تطور قدراتها التصديرية. ولذلك، من الهام المزج بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية لتكملة الموارد المحلية لتلك البلدان.

٣ - وأضاف أنه ينبغي في نفس الوقت أن تكون قواعد التجارة ومنظمة التجارة العالمية أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل وأولويات البلدان النامية، موضحا أن الفلبين تولي أهمية كبرى للتنفيذ العادل والشامل لنتائج جولة أوروغواي، ولا سيما الأحكام التي تهم البلدان النامية. وينبغي أن تعزز منظمة التجارة العالمية المساعدة التي تقدمها لهذه البلدان وأن تكفل بوجه خاص إمكانية استفادتها من آليات تسوية المنازعات.

٤ - وقال إن وفده يؤيد كذلك إقامة علاقة رسمية بقدر أكبر بين منظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، التي تضطلع بدور مركزي في القضايا الإنمائية. ويمكن أن تتمثل هذه العلاقة في مشاورات منتظمة على غرار المشاورات القائمة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز لأنه من الخطأ أن يتصور المرء أن هذه المؤسسات هي المسؤولة الوحيدة عن معالجة القضايا الاقتصادية الأساسية. فالتجارة ليست إلا جانبا من جوانب التنمية، ويجب أيضا جعل النظام المالي الدولي أكثر استقرارا وأكثر استجابة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية.

٥ - وبخصوص متابعة مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ، يجب إدراك أنه لا يمكن حصر تمويل المنافع العامة العالمية في الأموال المرصودة للمساعدة الإنمائية الرسمية بل ينبغي إيجاد توازن بين المسؤوليات الدولية واحتياجات وأولويات البلدان النامية. وهذا التوازن ضروري لضمان التطبيق الأفضل لخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأشار بهذا الخصوص إلى الهوة الواسعة بين التطلعات والواقع في الوقت الذي يجري فيه استعراض وفاء الدول بالالتزامات وبأهداف جدول أعمال القرن ٢١. وقال إنه ينبغي سد هذه الفجوة لكفالة تحقيق الأهداف المحددة في جوهانسبرغ. ولذلك، فإن

وفد الفلبين يلح على ضرورة كفالة التمويل الكافي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهو يدعو البلدان التي لم تقم بعد بذلك إلى التصديق على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ويدعو جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها. وأكد أنه لا يمكن المضي قدما نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة إلا بالوفاء بهذه الشروط.

٦ - **السيد العايد** (الأردن): قال إن وفد بلده يساند البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ أعطت زخما دوليا للعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية وإن كان البعض يرى أنها لم تحقق الآمال المنشودة. لكنه أكد ضرورة تركيز الجهود على تنفيذ ما تقرر بالفعل القيام به. وأوضح أن برنامج الدوحة الإنمائي وضع المعايير لجولة جديدة من المفاوضات التجارية تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية للدول النامية. وقال إن مؤتمر مونتيري أكد على أهمية تحقيق الانسجام في السياسات الوطنية والإقليمية والدولية ودعا إلى التنسيق بين مختلف المنظمات والمؤسسات المعنية بتمويل التنمية، بما فيها منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقد أكد ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومكّن مؤتمر قمة جوهانسبرغ من وضع حد لسوء التفاهم بشأن الحاجة إلى الاختيار بين مكافحة الفقر وحماية البيئة إذ أنهما تشكلان جزأين من عملية واحدة ولا يوجد بينهما أي تضارب.

٧ - وأضاف أنه يتعين على اللجنة الثانية العمل على الربط بين مختلف البنود التي شملها البحث خلال أعمالها ونتائج هذه المؤتمرات بصورة شمولية ومتكاملة بهدف الوصول إلى قرارات لتطبيق ما دعت إليه هذه المؤتمرات وفق جدول زمني محدد. وأكد أن التطبيق السليم لما تم الالتزام به من شأنه أن يعوض عن أوجه القصور في نصوص قرارات هذه المؤتمرات. وأشار مندوب الأردن إلى أن بلده قد اتخذ عددا من الخطوات والإجراءات لتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، ومنها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠ والتوقيع على اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠١ وتنص على إنشاء منطقة للتجارة الحرة. ولجذب الاستثمار وتعجيل الإصلاح الاقتصادي والإداري، أنشأت الحكومة الأردنية منطقة اقتصادية خاصة في العقبة وقامت بتبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات. وقال إن النتائج الأولى للشركات التي تمت خصخصتها أظهرت تحسنا في أدائها، موضحا أن الأردن قد اختيرت في العام الماضي، إلى جانب بلدان أخرى، للمشاركة في أعمال الفريق الدولي المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨ - ولاحظ المندوب أنه، بالرغم من النجاحات التي حققها الاقتصاد الأردني وجهود الحكومة الدؤوبة لتحسين الأوضاع، فإن الدين الخارجي يحول دون تحقيق النمو الاقتصادي اللازم وتحسين عملية التنمية في البلد لأنه يستنزف الموارد المتاحة ويعوق الاستثمارات والتنمية المستدامة؛ وهذه المشكلة مشتركة بين جميع البلدان النامية. وينبغي بالتالي تخفيف عبء ديون هذه الدول والدول ذات الدخل المتوسط. وقال إن التنمية المستدامة تقتضي قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم مزيد من المساعدات إلى البلدان النامية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

٩ - **السيد بيالينوف** (قيرغيزستان): أشاد بما تحقق في مونتيري وجوهانسبرغ وأعرب عن أمله في تنفيذ القرارات المتخذة تنفيذا كاملا.

١٠ - وقال إن على دول كثيرة أن تعمل على تطوير صادراتها وتحسين ميزانها التجاري من خلال إيجاد الموارد المالية المحلية والأجنبية اللازمة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأضاف أن عددا من القادة الذين شاركوا في هذين المؤتمرين أشاروا إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين الحلول وبين الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لبعض البلدان من قبيل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان غير الساحلية، التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى بحث مسألة التنمية المستدامة أو السياسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

١١ - وشكر جميع الدول على الاهتمام الذي أولته للبلدان التي تغطي الجبال معظم أو كل أقاليمها وهي مجموعة كبيرة من البلدان منها بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية وبلدان جزرية صغيرة وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعرب عن أمله في أن تسهم نتائج مؤتمر القمة العالمي للجبال المعقود في بشكك في تحقيق التنمية المستدامة للبلدان الجبلية. وفي هذا الصدد، قال إن تقرير الفاو عن الأنشطة المضطلع بها في إطار السنة الدولية للجبال (A/57/188) الذي ستنظر فيه اللجنة الثانية يظهر مدى جسامة المشاكل التي تواجهها البلدان الجبلية لتحقيق تنميتها الاقتصادية وهي مشاكل يزداد عددها عندما يتعلق الأمر بأقل البلدان نموا أو البلدان النامية أو البلدان غير الساحلية.

١٢ - **السيد جيجرمانيس** (لاتفيا): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الدانمرك باسم الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ واصلا بحث سبل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية. وأكد أن لاتفيا تولي أهمية كبرى لهذا الإعلان الذي يشكل إطارا توجيهيا لأعمال الأمم المتحدة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد أهدافا واضحة للمجتمع الدولي. ومن البديهي أنه ينبغي الاضطلاع بمزيد من الأنشطة التنفيذية لبلوغ هذه الأهداف في الآجال المحددة لها.

١٣ - وأضاف أن التجارة الدولية أداة من الأدوات التي تتيح بلوغ بعض أهداف الألفية في ميدان التنمية الاقتصادية، موضحا أن وفد بلده لديه قناعة كبيرة بضرورة اعتبار التجارة الدولية محركا للتنمية. وأشار إلى أن لاتفيا قد أكدت بقوة خلال المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية أن الجولة الجديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف في الدوحة ينبغي أن تهدف إلى كفالة مزيد من المزايا للبلدان النامية، ولا سيما لأقل البلدان نموا. وقال إنه وفقا للالتزامات التي أعلنتها لاتفيا في إطار إعلان الدوحة، صوت برلمان لاتفيا على قانون يكفل عدم فرض الضرائب أو نظام الحصص على المنتجات الآتية من أقل البلدان نموا. وفي السنة الحالية، وقعت لاتفيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم تسمح لها بالانتقال من مركز البلد المستفيد من مساعدة البرنامج إلى مركز البلد المساهم وهو أمر تفتخر به لاتفيا التي بدأت تتقاسم خبرتها في مجال الإصلاحات والانتقال مع بلدان نامية أخرى.

١٤ - وقال إنه من المسلم به عموما أن مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ قد ساعدا في تحديد الأهداف في مجال التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومن بين نتائج هذين المؤتمرين، وغيرهما من الأحداث المنظمة في إطار الأمم المتحدة أو خارجها التي تكتسي أهمية خاصة، النظرة الشمولية إلى مسألة التنمية. وأوضح أن للجنة الثانية أن تجد السبل الكفيلة بالدفع بالقضايا التي تكتسي أهمية خاصة لديها وتعزيز دور الأمم المتحدة في عملية التنمية من خلال اتباع نهج أكثر تكاملا وإجراءات أكثر اتساقا وأن من مصلحة الجميع تجنب التداخل في بحث البنود والقرارات، ولا سيما البنود المتعلقة بالاقتصاد الكلي، فبدون ذلك ستهدر الموارد

الثمينة وسيتقهقر المجتمع الدولي إلى ما قبل مونتيري وجوهانسبرغ.

١٥ - **السيد ناداي** (إسرائيل): قال إن اللجنة تتناول قضايا تؤثر تأثيرا مباشرا في رفاه البشر ومستقبل الكوكب من قبيل الجوع وسوء التغذية والفقر والحرمان الاقتصادي والبيئة. وأشار إلى أن العام الماضي قد شهد انعقاد مؤتمرين كبيرين من مؤتمرات الأمم المتحدة هما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، وقد حدد هذان المؤتمران أهدافا واضحة وقابلة للقياس ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيقها واضعا في الحسبان الالتزامات المعلنة خلال مؤتمر قمة الألفية. وقال إنه من الضروري لهذه الغاية الاستفادة من الجوانب الإيجابية للعولمة والتخفيف من آثارها السلبية حتى تفيد منها جميع الأمم. وأوضح أن إسرائيل تولي نفس القدر من الأهمية للوفاء بالتعهدات المقطوعة خلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ وللتعهدات المقطوعة خلال مؤتمر قمة ريو.

١٦ - وأفاد أن الحكومة الإسرائيلية قد شرعت بالفعل في سياسة ترمي إلى إدارة موارد المياه إدارة مستدامة، وهي تتعاون مع المجتمع المدني من أجل حماية ثروة التنوع البيولوجي في المنطقة وتعمل على استغلال الإمكانات التي تتيحها الطاقة الشمسية ومكافحة التصحر. وأضاف أن الخبرة التي اكتسبتها إسرائيل ستتاح لبلدان عديدة وأن الخبراء الإسرائيليين سيعملون بوصفهم استشاريين للحكومات الوطنية في مجالات عديدة من قبيل مكافحة التصحر وحماية التنوع البيولوجي واستغلاله استغلالا رشيدا والحد من الفقر ودراسة موارد المياه وإدارتها. وتسعى إسرائيل إلى تنشيط التعاون الإقليمي والدولي من خلال مركز ''ماشاف'' للتعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الذي أنشئ منذ أكثر من أربعين عاما والذي وفر التدريب لحوالي ٣ ٠٠٠ شخص من ١٢٠ بلدا في مجالات شتى منها الزراعة والتنمية المجتمعية والتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة العامة والعلم والتكنولوجيا.

١٧ - وقال إن إسرائيل تؤكد تأييدها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وللمبادرات والمبادئ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن الشراكة تعتبر مثالا فائقا للتعاون الإقليمي من أجل التنمية. وأضاف أن إسرائيل كانت مثل بلدان أخرى ضحية تيارات عالمية هزت العديد من الاقتصادات، ولا سيما تقلبات السوق المالية وخطر الإرهاب. غير أنها لا تزال مصممة على المضي في وضع مبادرات التعاون الإقليمي والدولي في المجالات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأوضح أن المشاكل المتصلة بحماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة تتجاوز الحدود وأن استجابة المجتمع الدولي لها يجب أن تتخذ بعدا إقليميا ودوليا. ومن جهة أخرى، قال إن إسرائيل مقتنعة بوجود علاقة وثيقة بين السلام والتنمية تتجلى بوضوح خاص في منطقة الشرق الأوسط حيث تقع التنمية المستدامة ضحية لاستمرار الصراع. ولذلك، فإن إسرائيل مقتنعة بما للتعاون من دور أساسي للتعاون: من شأن التخطيط وتنفيذ المشاريع المشتركة في حد ذاتهما أن يعززا الثقة في السلام ويقويا التعاون الإقليمي.

١٨ - **السيد إيفانو** (بيلاروس): قال إن الوثائق المعتمدة خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ توفر إطارا توجيهيا على المدى الطويل للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وتشكل خطوة أولى على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية. ومن شأن التنفيذ المسؤول لما تم التوصل إليه من اتفاقات في مونتيري وجوهانسبرغ على جميع الصعد أن يسمح بالمضي قدما على الطريق الصحيح. وأضاف أن الدورة السابعة

والخمسين للجمعية العامة ستكون مناسبة لترجمة المبادئ إلى تدابير ملموسة.

١٩ - وأكد أنه يجب تركيز الجهود على خمسة مجالات مختلفة. أولها بناء القدرات، وهو مهمة تقع على عاتق الدول نفسها. وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، قال إن بيلاروس تعتزم تعزيز القطاعين المالي والمصرفي واتخاذ التدابير اللازمة لتحرير الأسواق المالية والتجارية بصورة تدريجية وتهيئة البيئة الملائمة للاستثمارات، وتنفيذ برامج شاملة لمساعدة أشد الناس حرمانا واتخاذ التدابير الضرورية لحفز القطاع الخاص وتعزيز مكافحة الفساد.

٢٠ - وأشار إلى وجود بلدان نامية عديدة لا تتوفر لديها القدرات الكافية لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في السياسات والبرامج المحددة في مونتيري وجوهانسبرغ. وينطبق هذا بوجه خاص على البلدان التي ازدادت ضعفا من قبيل أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية. ولذلك، يجب التأكيد إلى أقصى حد على أهمية زيادة المساعدات الدولية المقدمة إلى هذه البلدان لتعزيز قدراتها، لا سيما في مجالات التعليم، والصحة، وحماية البيئة، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع الاحترام التام لأحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تستند إلى مبادئ الحياد والشمولية والتعددية.

٢١ - ثانيا، من المهام كفالة اندماج جميع البلدان بإنصاف في الاقتصاد العالمي وزيادة إمكانيات وصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وأوضح أن هذا الاندماج قد يكون أكثر فائدة من المساعدة المالية المباشرة.

٢٢ - ثالثا، ترى بيلاروس أنه من الضروري إيجاد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية واستلهام الآراء من المناقشات التي دارت بهذا الشأن في مونتيري وجوهانسبرغ.

٢٣ - ورابعا، يجب دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة استنادا إلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال. وعلى المجتمع الدولي، إن أراد أن يكفل التنفيذ الفعال للنصوص المعتمدة خلال المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أن يدعم جهود البلدان ويحرص على تنفيذ المقترحات المتعلقة بـ ''مسؤولية الشركات'' استنادا إلى مبدأ الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وختاما، ترى أنه من الضروري تعزيز الإطار المؤسسي لتنفيذ نتائج مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ بواسطة آليات جديدة.

٢٤ - **السيد السليطي** (البحرين): قال إن بلده يفخر بمسيرة التطور والتحديث والتنمية التي شهد بها تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الذي وضع البحرين في مكانة بارزة بين الدول في العالم كما صنفها الأولى بين شقيقاتها الدول العربية للمرة السادسة في هذا المجال. وقال إن ذلك خير شاهد على نجاح استراتيجية التنمية الوطنية في كافة المجالات. وأشار إلى أن عملية العولمة أدت إلى ظهور تحديات كثيرة للاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي. ولعل من الصواب القول إن إيجابيات العولمة التي يراها البعض في زيادة سهولة انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود، والتقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، ينبغي أن يصاحبها توازن بين السياسات الاقتصادية العالمية والوطنية. واستطرد قائلا إنه على الرغم مما للعولمة من فوائد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية وإمكانية الوصول إلى الأسواق، فمما لا شك فيه وجود مخاوف تأتي من انعكاس آثارها على فئات كبيرة من مجتمعات البلدان النامية التي لا تتوافر لديها

القدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة بسبب انعدام قدرتها على التنافس، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الفقر والتهميش لقطاعات كبيرة من البشر. وأكد أن من مصلحة المجتمع الدولي تحقيق استفادة جميع البلدان من العولمة بغية القضاء على الفقر وتحقيق المساواة والتقدم الاجتماعي ولإعطاء العولمة طابعا إنسانيا.

٢٥ - وأضاف أن البحرين، التي تدرك مدى أهمية حماية البيئة، قد وقعت أو صدقت على معظم المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بحماية البيئة. وعلاوة على ذلك، ثمة مراسيم وقرارات وزارية تكلف المؤسسات الوطنية البحرينية بمهمة إعداد الاجتماعات لمتابعة تنفيذ النصوص الموقعة في إطار مختلف مؤتمرات القمة، ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١. ومن جهة أخرى، فإن دستور البحرين ينص على تدابير لحماية البيئة.

٢٦ - وأضاف أنه من اللازم أيضا استنباط طرق لجعل الإنسان محورا للتنمية. وفي هذا السياق، كفل دستور البحرين وميثاق العمل الوطني للبلاد الحقوق الأساسية للمواطنين ذكورا وإناثا دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر حق الترشيح في الانتخابات للمجالس البلدية والمجلس النيابي وذكر أن انتخابات المجالس البلدية أجريت في أيار/مايو الماضي وأن انتخابات المجلس النيابي ستجرى في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وختم مؤكدا أن كفالة الكرامة البشرية تقتضي عملا جماعيا تقوم به كافة البلدان.

٢٧ - **السيد باوليو** (أوروغواي): قال إن اللجنة الثانية مكلفة بالمساهمة في جهود المجتمع الدولي من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا وديمقراطية يمكن في إطاره التحكم في الآثار المتغيرة للعولمة وكفالة المساواة للبلدان النامية. وأشار إلى أن هناك عددا من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي كرست في عام ٢٠٠٢ لبحث الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما هدف القضاء على الفقر. وأوضح أن تنفيذ النصوص المعتمدة في هذه المؤتمرات ينبغي أن يتم بشكل متوازن ويجب أن تدعم البلدان المتقدمة النمو المبادرات الرامية إلى إعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وهيئاتها المالية وتنشيطها، وأن تتعهد بدعم الإصلاحات من خلال توفير الموارد المالية اللازمة وإيجاد مصادر تمويل جديدة وأساليب ابتكارية لتعبئة الموارد وآليات للتعاون الدولي تمكِّن البلدان النامية من الاستفادة على أكمل وجه من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بغية كفالة مشاركتها في مجتمع المعلومات.

٢٨ - وقال إن العولمة تؤكد صواب النداء الصادر عن البلدان النامية لكفالة تجارة دولية حرة تماما، موضحا أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون التجارة وأنه من الهام احترام قواعد السوق وكفالة القضاء على النزعة الحمائية ونظام الإعانات في مجالات هامة من قبيل الزراعة والنسيج. وأضاف أن التكامل الإقليمي أداة إنمائية فعالة تنضاف إلى الجهود المبذولة لتحرير الاقتصاد وضمان انفتاحه في إطار القواعد التجارية الدولية الجديدة المنبثقة عن اتفاقات جولة أوروغواي التي أفضت إلى نشوء منظمة التجارة العالمية. وذكر بأن مؤتمر الدوحة الوزاري قد سلّم بمدى أهمية التجارة الدولية في تعزيز التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، موضحا أنه ينبغي احترام الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية احتراما كاملا حتى يتسنى لكل واحد أن يسهم في التجارة العالمية.

٢٩ - وأشار إلى أن أوروغواي تجتاز أزمة اقتصادية ومالية عميقة نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية، الإقليمية والدولية، منها انخفاض أسعار صادراتها الرئيسية على المستوى الدولي وبخاصة منتجاتها الزراعية والنسيجية، والدعم المالي والتدابير الحمائية في البلدان المتقدمة النمو والأزمة التي

تمر بها النظم المالية لأسواق صادراتها الرئيسية. وتندرج هذه الأزمة في إطار أزمة أوسع تطال المنطقة ككل وقد يتسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى. ولذلك، من اللازم التصدي للآثار السلبية للعولمة والخروج من الحلقة المفرغة الحالية التي تثير نتائجها السياسية والاجتماعية القلق ويمكن حتى أن يتعذر تداركها.

٣٠ - **السيد فالديفييسو** (كولومبيا): لاحظ أن الآفاق الاقتصادية العالمية مخيبة للآمال. فالجهود المبذولة في السنوات العشر الأخيرة لتحسين النظام الاقتصادي العالمي لم توقف التدهور العام. وقد أدى الركود الاقتصادي في عدة بلدان متقدمة النمو إلى انخفاض أسعار المنتجات الأساسية، مما أفضى إلى انخفاض ملحوظ في صادرات البلدان النامية وركود في تدفقات الاستثمارات. وأكد ضرورة تعزيز البنية المالية العالمية الهشة، موضحا أن هذه المهمة من أصعب المهام الموكلة إلى البلدان والمؤسسات في إطار اللجنة الثانية.

٣١ - ولاحظ أن العولمة، مع ذلك، تتيح أفضل السبل للنهوض بالتنمية في العالم، موضحا أن البلدان النامية تسعى في الغالب إلى مواءمة سياساتها الوطنية مع متطلبات العولمة والفرص التي تتيحها. وذكر أن كولومبيا قد بذلت جهدا كبيرا في هذا الاتجاه من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة استفادة البلد استفادة كاملة من الفرص التي تتيحها العولمة في العالم الحالي.

٣٢ - وقد أظهرت الاجتماعات التي عقدتها المؤسسات المالية الدولية الأسبوع الماضي في واشنطن بينت أن الوضع في أمريكا اللاتينية يشكل كارثة؛ ولن تتلقى تلك البلدان في عام ٢٠٠٢ أكثر من ٣٠ بليون دولار في حين أنها كانت تتلقى قبل ما لا يزيد عن خمس سنوات ١٠٦ بلايين دولار من الاستثمارات.

٣٣ - وقال إن البعض يعزون هذه الصعوبات إلى العولمة ذاتها في حين يعزوها آخرون إلى تطبيق نماذج اقتصادية غير ملائمة لا تتماشى مع الظروف الإقليمية ويعزوها آخرون إلى سوء إدارة الشؤون العامة. ومع ذلك، فإن أمريكا اللاتينية قد أوفت بمقتضيات ما يسمى بتوافق آراء واشنطن. وقد تخلت بلدان عديدة عن التدابير الحمائية وحررت اقتصاداتها وشرعت في الخصخصة يحدوها الأمل في إنشاء مجموعة من الأسواق الناشئة التي من شأنها تحقيق الرفاهية. بيد أن الوضع ما زال غير مستقر.

٣٤ - ومضى يقول إن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري (المكسيك) قد قام في ضوء هذه الحالة العامة بتحديد عدد من العراقيل الاقتصادية والمالية التي تحول دون تحقيق النمو في العديد من البلدان النامية واستكشف العناصر الأساسية لاستراتيجيات تمويل جماعية تقوم على أساس تحالف عالمي من أجل التنمية. وقال إن وفده يود أن يؤكد ضرورة تهيئة ظروف الاندماج التنافسي لاقتصادات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ولهذه الغاية، لا بد من إعادة هيكلة البنية المالية الدولية.

٣٥ - وأضاف أن وفده يرى أنه من اللازم أيضا مواصلة الجهود المستهلة في الدوحة (قطر). وأوضح أنه يجب الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الإعلان المنبثق عن المؤتمر الوزاري من أجل إقامة نظام تجاري قادر على الاستمرار. ويجب أن يكون هذا النظام التجاري الدولي، بصورة حقيقية، حرا ومنفتحا، وموثوقا، وعادلا، ولا تمييزي، وشفاف، وأن تكون له قواعد تحكمه. وينبغي أن يسهم في تنمية جميع الدول على نحو متكافئ. وينبغي القضاء على الحواجز الحمائية وإلغاء الحدود القصوى للتعريفات والإعانات الزراعية وتدابير مكافحة الإغراق والعراقيل والحواجز غير الجمركية، أو العمل على تصحيحها، لتيسير وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة

النمو. وينبغي أيضا الدفع بالمساعدة التقنية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالبلدان النامية، وينبغي لهذه الغاية نقل التكنولوجيا بشروط مواتية.

٣٦ - وأردف قائلا إنه سيكون من الصعب تنفيذ الاتفاقات المبرمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. وتظل كولومبيا متعلقة بتحقيق مبادئ ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وقد دمجت بالفعل في خطة التنمية المحلية مبادئ التنمية المستدامة التي تقتضي تدابير اقتصادية واجتماعية وبيئية.

٣٧ - ورغم المشاكل العديدة، فإن الدول لديها الآن الأدوات اللازمة لوضع سياسة متعددة الأطراف تتكامل فيها الالتزامات المعلنة خلال المؤتمرات الثلاثة الكبرى المعقودة مؤخرا. وتعول هذه الدول على مشاركة نشطة من جانب مؤسسات بريتون وودز لكنها تعول أيضا على شركاء جدد يودون الإسهام في التنمية العالمية، لا سيما المنظمات غير الحكومية المتعددة والمستعدة للمشاركة في هذا الجهد الكبير.

٣٨ - وبإيجاز، ينبغي على المدى القريب تسوية الأزمة التي تضعف البنية المالية الدولية وتخل باستقرار النظام الاقتصادي المالي وتحول دون تنفيذ اتفاقات جوهانسبرغ والدوحة ومونتيري. وأكد أن كولومبيا جاهزة للمشاركة بصورة نشطة في تحويل أحكام هذه الاتفاقات إلى تدابير ملموسة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.